رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٩) والذي بدأ العمل به منذ ١٩٤٩/١٢/١٣ ، وقد نصت المادة الثانية منه على ما يلي :

« جميع المقيمين عادة عند نفاذ هذا القانون في شرق الاردن او في المنطقة الغربية التي تدار من قبل حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ممن يحملون الجنسية الفلسطينية يعتبرون انهم حازوا الجنسية الاردنية ويتمتعون بجميع ما للاردنيين من حقوق ويتحملون ما عليهم من واجبات »(٧٨).

٤ — **أجراءات أخرى** : وقد اتخذت بجانب هذه الاجراءات اجراءات أخرى لاستكمال عملية الضم :

١ — في تموز ١٩٤٩ صدر قانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٩ شرع ليوضع موضع التنفيذ اعتبارا من ١ كانون الثاني ١٩٥٠ قضى بأن يكون الدينار الاردني وحدة النقد في المملكة الاردنية(٧٩).

٢ — في الشهر نفسه صدرت ارادة ملكية بتحصيل ضريبة الاملاك في فلسطين(٨٠).

٣ — وفي تموز ايضا اغلقت القنصلية الاردنية في القدس « بعد ان اصبحت القدس تابعة للادارة الاردنية »(٨١).

٤ — في ايار ١٩٤٩ صدر قرار لمجلس الوزراء تضمن « ان تكون دار الاذاعة الفلسطينية مرتبطة بوزارة الخارجية »(٨٢).

٥ — واعتبارا من ١٩٤٩/١٠/١ وبموجب ارادة ملكية الف مجلس اسلامي أعلى في فلسطين تولى أعمال الرئاسة فيه امين عبد الهادي وعهد « للشيخ حسام الدين آفندي جارالله بمنصب مفتي فلسطين »(٨٣).

٦ — وفي كانون الاول ١٩٤٩ الغيت اجراءات الجمارك بين الضفتين(٨٤).

وهكذا بانتهاء العام ١٩٤٩ كانت جميع اجراءات الضم قد استكملت واصدر رئيس الوزراء في مطلع ١٩٥٠ بيانا جاء فيه :

« بمناسبة رفع الحواجز فيما بين الضفتين الشرقية والغربية من المملكة الاردنية الهاشمية ، أصبح لا مجال لاعتبار البلاد الواقعة في الضفة الغربية بلادا أجنبية ... وتعتبر البلاد الواقعة في الضفتين المذكورتين وحدة واحدة » .

وبذلك انطوى اسم فلسطين وحل محله تعبير الضفة الغربية ، وكما كان ضم هذه الاجزاء من فلسطين الى شرق الاردن بقوانين ، وضم سكانها ايضا بقوانين ، فقد صدرت قوانين كذلك في الاردن الغت اسم فلسطين ، ونشير هنا الى واحد منها هو « نظام البريد رقم (١) لسنة ١٩٥٠ » الذي نصت المادة الثالثة منه على ما يلي :

« تلغى كلمة فلسطين كصفة للضفة الغربية من المملكة الاردنية الهاشمية اينما وردت في الانظمة والقرارات والتعليمات المذكورة في المادة الاولى من هذا النظام »(٨٥).

الانتخابات النيابية ١٩٥٠/٤/١١

في نهاية العام ١٩٤٩ رتبت جميع الاوضاع السياسية والادارية لضم « الضفة الغربية » الى شرقي الاردن وقد استكملت الاجراءات السياسية في نهاية ذلك العام باعلان حل مجلس النواب (بموجب ارادة ملكية في ١٩٤٩/١٢/١٣) اعتبارا من ١٩٥٠/١/١ وباجراء انتخابات جديدة(٨٦) يتاح بموجبها ادخال عناصر فلسطينية الى مجلس النواب الاردني . ولتحقيق هذه الغاية عدل قانون الانتخاب المعمول به في شرق الاردن بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٩ (قانون اضافي لقانون الانتخاب لمجلس النواب)(٨٧) وقد نصت المادة الثانية من هذا القانون على ما يلي :